الطبطبائي: سأتخذ الإجراءات القانونية ضد تلك الافتراءات

الفضل: أعضاء مجلس الأمة يستغلون نفوذهم رغم رفعهم شعار محاربة الفساد

كشف النائب نبيل الفضل عن وجود استغلال للنفوذ من أعضاء مجلس الأمة رغم رفعهم شعار محاربة الفساد واصفا العلة بـ«الباطنية»، مشيرا الى قيام النائب وليد الطبطبائي بتعيين زوجته في مؤسسة الرعاية السكنية وانتدابها للعمل في مكتبه.

وقال الفضل: ليس من حق النائب تنفيع أهله واستغلال منصبه وسنحارب اي عضو يسيء للمؤسسة التشريعية، لافتا لعدم وجود شخصانية له مع الطبطبائي ولو أراد ان ينأى بنفسه عن التجريح لما قام بهذا الفعل فهو الذي انتدب زوجته للمجلس.

وأضاف الفضل: من يرأس اللجنة التشريعية وهو النائب الفاضل وليد الطبطبائي الملتحي المتدين الذي أقسم بالحفاظ على العدالة والمساواة، ابنه البكر مساعد تخرج عام 2008 في جامعة الكويت ولم ينتظر حاله كأي شاب كويتي وتم تعيينه في ديوان المحاسبة وبعد 3 شهور ثم فصله للغياب وبالتالي حسب قانون 76/5 عليه الانتظار لمدة عام حتى يتم تعيينه بجهة اخرى ولكن ما حصل انه عين في المؤسسة العامة للرعاية السكنية، وأصبحت المؤسسة الطبطبائية بدلا من السكنية ويوجد كتاب مذيل بتوقيع المدير العام للرعاية ومدون فيه عبارة (بتوجيهات الوزير) بالموافقة على بعثة دراسية للابن مساعد بعد مرور عدة أشهر على تعيينه رغم وقف البعثات الدراسية منذ عام 2005.

وبين الفضل ان من يقف للقسم على العدالة والمساواة يدوس في بطن العدالة لصالح ابنه، وهل هؤلاء نواب يكافحون الفساد؟! بل هم الفاسدون، معبرا عن أسفه على ان من وقع بتعيين الزوجة والابن في الرعاية السكنية هو الوزير الأسبق أحمد الفهد.

واستدرك: «وليد» في ساحة الإرادة يطالب «ارحل ارحل» يا ناصر، وهذه ليس قناعته بل أوامر من القيادات التي توافق له على بعثات دراسية وينتدبون زوجته، مؤكدا ان دورنا هو تنظيف هذا المجلس من الفساد، متسائلا: كيف أذهب لمحاسبة الحكومة وبيتي خربان، مضيفا: أمر مؤسف ان الطبطبائي رجل ملتح ويدعي الديانة وليكن صادقا مع نفسه ودينه، موضحا هذا ما حصلت عليه من معلومات والله يعلم (بالباقي).

من جانب آخر، قال الفضل ان استجواب وزير المالية أدعى للسرية من استجواب وزير الداخلية لوجود الحالية المالية للدولة وأمور تخص الأمن القومي، ومن المخاطر ان تظهر هذه المعلومات للعامة، فيما استجواب وزير الداخلية لا أرى داعيا للسرية، مشيرا لمن يلمح بسرية الاستجواب الى ان هؤلاء أزعجوا مسامعنا وأنهم متناقضون فأين اللاءات الأربع: لا للسرية، لا للتشريعية، لا للدستورية، لا للتأجيل، مستطردا: «خل يحترمون نفسهم ويلتزمون بالكلام».

وفيما يتعلق بتعيين المحامي محمد الجاسم مستشارا للجنة التشريعية، قال الفضل ان الجاسم لا يملك مقومات الخبرة، وهناك المئات من شباب الكويت أفضل منه، مشيرا الى وجود تنفيع في هذا التعيين وله نسب عائلي مع أحد أقطاب الأغلبية وراح ننتف ريشهم ولا نسكت لهم، مستنكرا ما تتم ممارسته (وكل واحد من ربعهم يعينونه بـ10 آلاف دينار ويأخذ كرت مستشار لمجلس الأمة وهي أعلى من الشهادات التي حصل عليها). من جانبه، رد النائب د.وليد الطبطبائي بقوله لا مخالفات قانونية في عمل اي من اقاربي وآسف لاستهداف عائلتي بالافتراءات وساقاضي الفضل بتهم الكذب والتشويه والافتراء. واضاف ان الطعن بأفراد عائلتي من قبل البعض ليس غريبا عن ماضيهم وساتخذ الاجراءات القانونية ضد تلك الافتراءات.

نبيل الفضل

د.وليد الطبطبائي

دشتي للسعدون: قدِّم بلاغاً عن المتطاول على القلاف

عبدالحميد دشتي

وجه النائب عبدالحميد دشتي رسالة الى رئيس مجلس الأمة احمد السعدون وجاءت كالتالي: أثناء جلسة مجلس الأمة المنعقدة في الرابع والعشرين من أبريل الجاري تطاول شخص من الجمهور الحاضر للجلسة على زميلنا عضو مجلس الأمة سيد حسين القلاف، وقام بارتكاب جريمة السب العلني ضد زميلنا المذكور والتي تنطبق عليها المادة 109 من قانون الجزاء. لذلك فإنه بناء على ما سبق فإنه يرجى من باب الزمالة والاخوة الطيبة بيننا ان تحققوا طلباتنا التالية: ليأتي البلاغ عن جريمة السب العلني إحقاقا للحق وتطبيقا للعدالة وحفظا لكرامة زميلنا عضو مجلس الأمة سيد حسين القلاف، خاصة اننا لا نملك تقديم بلاغ عن واقعة السب العلني لكونها حدثت في قاعة مجلس الأمة مما يكون الاختصاص لسيادتكم في هذا البلاغ لكونكم وفقا للمادة 30 من اللائحة الداخلية تمثلون المجلس باتصاله بالهيئات الأخرى والتي يدخل في معنى الهيئات جميع الوزارات وما يتبعها ومنها وزارة الداخلية والإدارة العامة للتحقيقات.

المسلم: «التنمية والاصلاح» تتبنى التعديلات الدستورية

د. جمعان الحربش ومحمد الدلال ومبارك الوعلان واسامة الشاهين ود.فيصل المسلم ود.حمد المطر خلال اجتماع «التنمية والاصلاح»

جددت كتلة التنمية والاصلاح البرلمانية اعلان تبنيها لمجموعة من التعديلات الدستورية التي سبق الاعلان عنها في مارس من العام 2011 والقاضية بإخراج الاعضاء وغير المنتخبين من عضوية المجلس ومساواة مساءلة رئيس مجلس الوزراء بالوزراء مع تصويت المجلس على قبول تعيين رئيس مجلس الوزراء، مشيرة الى انها ستنسق مع جميع النواب المعتمدين بهذه التعديلات وكتلة الاغلبية فور الانتهاء من صياغتها تمهيدا لرفعها لصاحب السمو الامير.

وقال د.فيصل المسلم في تصريح صحافي يوم امس عقدت كتلة التنمية والاصلاح البرلمانية اجتماعها الاول لتقدم رؤيتها للشعب الكويتي والتي انتهت الى الآتي من خلال هذا البيان:

«عانت الكويت واقعا مؤلما لسنوات طويلة وكانت اكبر سماته حكومات فردية ومجالس امة ضعيفة وقناعتنا لخروج الكويت من هذا الوضع فإننا نحتاج الى اصلاح حقيقي اكبر من تغيير اشخاص او اصدار قانون ما فالكويت بحاجة الى اصلاح جذري يبني دولة المؤسسات وبما يمكن مجلسي الامة والوزراء من ادارة شؤون الدولة تشريعا وتنفيذا ورقابة وهو امر لا يمكن تحقيقه الا من خلال اجراء تعديلات دستورية جذرية على دستور 62 الذي وضعه الاباء، فواقع تطور المجتمعات والتطور السياسي الايجابي يتطلب مثل هذه المعالجة لهذا الاختناق الذي تعيشه البلاد.

واوضح المسلم ان السقف الادنى للتعديلات الدستورية هو ما اعلنته كتلة التنمية في بيانها في تاريخ 2011/3/1 وجددته بعد الانتخابات الاخيرة في 2012/2/6، مبينا ان هذه التعديلات تتمثل في شرط حصول الحكومة عند تشكيلها على ثقة البرلمان وقصر عضوية المجلس على نواب الامة المنتخبين وجعل محاسبة رئيس الوزراء كالوزراء حقا للامة ممثلة بنوابها وزيادة عدد اعضاء مجلس الامة مع تعديل شروط الترشح وجعل سقف مدة تشكيل الحكومة شهرا.

واكد المسلم ان اليوم هناك تناقض بين بعض المواد الدستورية ومبدأ الفصل بين السلطات ادى الى مثل هذا الجمود، مشيرا الى ان مثل هذه التعديلات ستمثل فصلا وتعاونا بين السلطتين.

المادة 56 لا تمنع تعيين رئيس مجلس وزراء شعبي وسنطالب بان يكون حق التصويت على اختيار رئيس الوزراء من خلال تصويت مجلس الامة

وتابع المسلم: وفي هذا المقام نحيي الاخوة الافاضل عبدالرحمن العنجري وفيصل اليحيى وعادل الدمخي واحمد لاري على تبني هذا الموقف الاصلاحي المتعلق بالتعديلات الدستورية وجميع النواب الذين اعلنوا سعيهم لمثل هذا الاصلاح وعليه سيكون هناك تواصل فيما بين النواب المؤيدين لهذه التعديلات وكذلك الاخوة في كتلة الاغلبية.

وعلى صعيد اخر اشار المسلم الى ان كتلة التنمية والاصلاح تجدد اهتمامها برفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وحماية البيئة وقد قدمت الكتلة الكثير من القوانين بالشراكة مع الاخوة في كتلة الاغلبية واعضاء المجلس عموما والحكومة وعليه فقد انجزت بعض هذه القوانين كصندوق الطلبة وجامعة جابر كما تأمل بإقرار بقية القوانين.

وطالب المسلم الاخوة اعضاء اللجنة التشريعية بسرعة انجاز قوانين مكافحة الفساد وتعيين القياديين واصلاح النظام الانتخابي خاصة الجمعيات السياسية والدائرة الانتخابية وهيئة الانتخابات وكذلك قوانين اصلاح مرفقي ديوان المحاسبة والقضاء.

وبسؤاله عن مدى احتمالية تضمين تعديل المادة المتعلقة بحل مجلس الأمة وآلية هذا الحل ضمن الاصلاحات والتعديلات الدستورية قال المسلم: نحن حتى الآن أعلنا أفكارا للتعديلات الدستورية وسيكون هناك اعداد لصيغة هذه التعديلات وبالتالي سيكون هناك تداع لمناقشة هذه التعديلات كما ستكون هناك اجتماعات معها حتى تخرج بشكل كامل كمشروع للأمة وتغيير ادارة بلد، مشيرا الى ان تعديل المادة المتعلقة بحل مجلس الأمة موجود ضمن أفكار التعديلات الدستورية وهي فكرة متداولة في دساتير أخرى.

وبسؤاله بصفته رئيسا للجنة التحقيق في التحويلات المالية الخارجية عن تقييمه لعدم حضور رئيس ديوان المحاسبة عبدالعزيز العدساني اوضح المسلم: ابلغنا اعتذار رئيس ديوان المحاسبة متأخرا كونه وصل الى الأمانة العامة لمجلس الأمة يوم الخميس الماضي وتم ابلاغنا بهذا الاعتذار بعد اجتماع اللجنة بوقت طويل وعليه فإن اللجنة ستوجه الدعوة مرة أخرى لرئيس ديوان المحاسبة للاستماع لإفادته لأن اللجنة ترى ان تكليفها من قبل الأمة يستدعي الاستماع لشهادات كثيرين حتى تستطيع الوصول للحقيقة ولعل أبرز هذه الشهادات والشخصيات هو العم عبدالعزيز العدساني.

وبسؤاله عن تعديل المادة 56 والمتصلة بتعيين رئيس مجلس الوزراء ومدى احتمال تعديلها من قبل المجلس ضمن التعديلات الدستورية قال المسلم: المادة 56 لا تمنع تعيين رئيس مجلس وزراء شعبي وبالتالي فإن الحوار حول مفهوم هذا التعيين ونحن ما سنطالب فيه هو ان يكون للأمة حق التصويت على اختيار رئيس مجلس الوزراء من خلال تصويت المجلس على تعيينه.

أقرت تثمين شقق الصوابر

«التشريعية البرلمانية» توافق على إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية على مقترح بقانون لإنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان وإحالته الى لجنة حقوق الإنسان البرلمانية. وقال مقرر اللجنة النائب محمد الدلال في تصريح صحافي عقب اجتماع اللجنة أمس ان اللجنة وافقت على مقترح إنشاء الهيئة «مع إبداء ملاحظة ان تتبع الهيئة وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بدلا من وزارة العدل». وأضاف النائب الدلال ان اللجنة ناقشت مقترح قانون بشأن الرعاية السكنية مقدما من بعض الأعضاء «ووافقت عليه وإحالته الى لجنة شؤون الإسكان البرلمانية». وذكر ان اللجنة بحثت قانون إنشاء مناطق إسكان عمالية، مشيرا إلى ان اللجنة «رأت أن هناك شركات أنشئت من قبل الحكومة في هذا الجانب ولكنها وافقت مبدئيا على القانون واحالته الى لجنة المرافق العامة». وأفاد بأن «التشريعية البرلمانية» نظرت في قانون إنشاء شركات عقارية للإسكان «ووافقت عليه من الناحيتين القانونية والدستورية واحالته الى لجنة شؤون الإسكان البرلمانية». وأشار الدلال إلى تلقي اللجنة اقتراحا بقانون بشأن تلقي وانجاز معاملات المواطنين «والذي يهدف إلى التعامل مع ظاهرة الواسطة»، مبينا ان اللجنة رأت «قصورا في صياغة القانون لأن فيه تدخلا في صلاحيات السلطة التنفيذية». وأوضح في السياق نفسه ان اللجنة طلبت ان يستبدل المقترح بنصين «الأول اقتراح برغبة والثاني اقتراح بقانون يصوت عليهما المجلس لإنشاء جهاز لتلقي معاملات النواب وإرسالها الى الجهات الحكومية». وذكر الدلال ان اللجنة اتخذت قرارا مشابها مع مقترح قانون بشأن «المحافظة على الثروة النفطية وحسن استغلالها على اعتبار ان القانون فيه تدخل في أعمال السلطة التنفيذية متناقضا مع نص المادة 50 من الدستور» وقال ان اللجنة أحالت المقترح «مع ملاحظات اللجنة الى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية كونها اللجنة المختصة». وأفاد بأن «التشريعية» وافقت على اقتراح بقانون بشأن تثمين شقق مجمع الصوابر السكني في مدينة الكويت وإحالته الى اللجنة الإسكانية». وذكر الدلال ان اللجنة بحثت قانون «التستر التجاري»، موضحا أهمية هذا القانون وموافقة اللجنة عليه واحالته الى اللجنة المختصة. وأشار الى ان اللجنة «نظرت بقانون قمع الغش التجاري وتغليظ العقوبة في المعاملات التجارية المخالفة ووافقت على هذا القانون واحالته الى اللجنة المختصة».

الجويهل: وزير الداخلية لم يجب عن أسئلتي حول تجنيس «الأعمال الجليلة»

محمد الجويهل

أكد النائب محمد الجويهل انه فوجئ بردود نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود على اسئلته البرلمانية بشأن اسماء من تم تجنيسهم على بند الاعمال الجليلة، لافتا الى ان احد ردود الشيخ الحمود يحتاج الى شفقة. وقال الجويهل، في تصريحات للصحافيين في المجلس: ان وزير الداخلية قال في رده ان الاسماء سرية ولا يجوز الاطلاع عليها، واكد الجويهل انه من الشروط الاساسية للتجنيس ان تنشر اسماء من تم تجنيسهم في الجريدة الرسمية. وانتقد الجويهل وزير الداخلية ومستشاريه الذين نصحوه بأن يرد بهذه الردود.

وتابع الجويهل قائلا: لكن الادهى يا وزير الداخلية طالما انك اقسمت ان تطبق القانون - ورفع الجويهل مجموعة من الاوراق لصور جواز سفر اميركي ولوح بها امام كاميرات الفضائيات - واضاف: هذا اميركي، فنفذ القانون عليه، وعندك من الحين الى يوم الاستجواب. وزاد الجويهل قائلا: ان هذا الشخص الاميركي هو ابن نائب رئيس البرلمان يحمل الجواز الاميركي ونوه مجدده في 2008 وينتهي في 2013، فطبق عليه القانون واسقط الجنسية عنه. واضاف: وراح نعلمك بعد من يحمل الجنسية الاجنبية وقاعد تحت قبة عبدالله السالم ولن نتوانى في هذا الملف. وانتقل الجويهل للحديث عن موضوع آخر، وتحدث عن مقتل محمد الميموني واليوكن الاسود، وقال الجويهل: اقول لمسلم البراك الذي يعلم بعلم اليقين رقم سيارة اليوكن الاسود المتسبب الحقيقي في مقتل الميموني، فإذا لا تجرؤ ان تبوح به فأعطني رقم اليوكن وانا اجعل وزير الداخلية يسوق اليوكن ويجي فيه.

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقارات بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقارات الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٢/٥/١٦م - قاعة ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٠٨/٢٣٩ بيوع /٢.

المرفوعة من: بنك الكويت الوطني
ضـــــد: ١ - حسين عبدالله جوهر بصفته مصفياً لشركة مجموعة معرفي الدولية
٢ - بنك برقان (خصم مدخل)

أولاً: أوصاف العقارات:

١ - العقار الأول يقع بمنطقة المهبولة والموصوف بالوثيقة رقم ١٩٩٧/١٨٤٨٢ القسيمة رقم ٨ ومساحته ٩٢٧ م٢ وهو عبارة عن أرض فضاء بثمن أساسي مقداره ٥٥٠،٠٠٠ د.ك (خمسمائة وخمسون ألف دينار كويتي).

٢ - العقار الثاني يقع بمنطقة المهبولة والموصوف بالوثيقة رقم ١٩٩٧/١٨٤٨٢ القسيمة رقم ٩ ومساحته ٩٢٧ م٢ وهو عبارة عن أرض فضاء بثمن أساسي مقداره ٥٥٠،٠٠٠ د.ك (خمسمائة وخمسون ألف دينار كويتي).

٣ - العقار الثالث يقع بمنطقة المهبولة والموصوف بالوثيقة رقم ١٩٩٧/١٨٤٨٢ القسيمة رقم ١٠ ومساحته ٩٢٧ م٢ وهو عبارة عن فيلا تقع على شارع واحد بثمن أساسي مقداره ٦٣٠،٠٠٠ د.ك (ستمائة وثلاثون ألف دينار كويتي).

٤ - العقار الرابع يقع بمنطقة المهبولة والموصوف بالوثيقة رقم ١٩٩٧/١٨٤٨٢ القسيمة رقم ١١ ومساحته ٩٢٨ م٢ وهو عبارة عن فيلا تقع على شارعين زاوية وأمامها ارتداد طريق الفحيحيل السريع بثمن أساسي مقداره ٦٨٠،٠٠٠ د.ك (ستمائة وثمانون ألف دينار كويتي).

٥ - العقار الخامس يقع بمنطقة المسيلة والموصوف بالوثيقة رقم ١٩٧٨/٤٧٣٠ المتفرعة من الوثيقة رقم ٢٠٠٤/١٥٦٥١ ومساحته ٥٤٥٣ م٢ وهو عبارة عن أرض فضاء بثمن أساسي مقداره ١،٦٣٥،٩٠٠ د.ك (مليون وستمائة وخمسة وثلاثون ألف وتسعمائة دينار كويتي).

ثانياً: شروط المزاد:

ثانياً: على كل من يشارك في المزاد أن يقدم للمحكمة خمس الثمن الأساسي على الأقل للعقار الذي يرغب في شرائه، وذلك بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان أو نقداً.

ثالثاً: يتحمل الراسي عليه المزاد مصاريف الدعوى وإجراءات البيع ومقدارها ٢٠٠ د.ك "مائتان دينار كويتي" وكذلك أتعاب الخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

رابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد رسوم نقل وتسجيل الملكية.

خامساً: على الراسي عليه المزاد أن يودع كامل الثمن وملحقاته المبينة في البنود السابقة أو خمسه على الأقل في ذات جلسة البيع وإلا أعيدت المزايدة على ذمته، وإذا أجل البيع لإستيفاء بقية الثمن وتقدم مشتر بعطاء جديد يزيد بمقدار العشر عن العطاء الذي أعتمد ولم يسدد صاحبه قيمته بالكامل وقرن العطاء الجديد بإيداع كامل الثمن فإن المحكمة ستعيد فتح باب المزاد في الجلسة التي حددتها لإستيفاء بقية ثمن العقار، وفي هذه الحالة لا يقبل أي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل الثمن وملحقاته.. أما إذا لم يتقدم أحد بمثل هذا العطاء ولم يودع من سبق إعتماد عطائه بقية الثمن فإن المحكمة ستعيد المزاد على ذمته على الفور متخذة عطائه المعتمد أساساً لهذا المزاد.

سادساً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسؤولية.

سابعاً: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:

- حكم مرسي المزاد قابل للإستئناف طبقاً للمادة ٢٧٧ مرافعات.
- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه (إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار، بقي فيه كمستأجر، بقوة القانون، ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل).

المستشار رئيس المحكمة الكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

مشاركة عزاء

تتقدم

مدير عام
منطقة الفروانية التعليمية

يسرى عبد اللطيف العمر

ونيابة عن جميع العاملين في ديوان المنطقة

بصادق العزاء والمواساة إلى

رئيس قسم تعليم الكبار

فواز شليويح المطيري

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

والـــده

سائلين الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته
وأن يسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون